

## لبنان ما بعد سقوط التسوية

خير الله خير الله  
إعلامي لبناني

ليس ما يدعو إلى التفاؤل في لبنان. هناك انهيار حقيقي وكامل للتسوية التي جاءت بميشال عون رئيساً للجمهورية في العام 2016 وذلك على الرغم من أنه كان مرشح "حزب الله". تكشف الحملة المدروسة التي يتعرض لها وليد جنبلاط والدروز عموماً، أن هناك من يسعى إلى تصفية حساباته مع رجل، له ما له وعليه ما عليه، لكنه لم يتردد في مرحلة معينة من الوقوف في وجه القوى التي أرادت تحويل اغتيال رفيق الحريري إلى مجرد حادث سير أو "ردالة" على حد تعبير إميل لحود رئيس الجمهورية وقتذاك.

كان الهاجس الأول لدى القوى السيادة في لبنان، مباشرة ما بعد اغتيال رفيق الحريري. التخلص من الوجود السوري. لم يكن هذا الوجود سوى احتلال بكل ما في كلمة احتلال من معنى. لا يشبه الاحتلال السوري للبنان في الماضي غير الاحتلال الذي يُمارس على سوريا منذ تولّى حزب البعث السلطة في العام 1963، تمهيدا لصعود الضباط العلويين إلى الجبهة في 23 شباط - فبراير 1966 وقيام نظام حافظ الأسد، ابتداء من السادس عشر من تشرين الثاني - نوفمبر 1970.

### أي لبنان بعد سقوط التسوية الرئاسية؟ إلى أي مدى يمكن لسعد الحريري الصمود بعدما تحوّل الرجل إلى الحصن الأخير في وجه منع أن يكون السقوط اللبناني نمائياً؟

انهارت سوريا في عهد بشار الأسد الذي اختلف عن والده وذلك بعد فشله في فهم طبيعة لبنان من جهة، ومعنى الانسحاب منه عسكرياً وأمنياً وأبعاد ذلك من جهة أخرى. دفع بشار الأسد ثمن الدخول في لعبة التخلص من رفيق الحريري، وهي لعبة إيرانية في الأساس. ما نمر به حالياً، هو مرحلة الفشل اللبناني في حماية البلد في وقت يستكمل "حزب الله" انقلابه الذي بدأ في 2005 في وقت كانت المنطقة تشهد انطلاقة جديدة أكثر هجومية للمشروع التوسعي الإيراني الذي وجد في ربيع العام 2003 رئيساً أميركياً، اسمه جورج بوش الابن، يسلمه العراق على صحن من فضة. بلغ لبنان في صيف العام 2019 مرحلة تبتين فيها أن التسوية الرئاسية لم تكن قائمة على أسس منيئة بأي شكل. بموجب هذه التسوية التي جاءت بميشال عون إلى قصر بعبدا، كان مقترضاً أن يلعب رئيس الجمهورية دور الحكم، وأن تتحوّل الكتلة النيابية لـ"التيار الوطني الحر" إلى بيضة القبان في مجلس النواب، بعدما لعب وليد جنبلاط هذا الدور طويلاً. لعب الدور بفضل كتلة نيابية تضم أعضاء مسلمين ومسيحيين في الوقت ذاته. تضم تلك الكتلة، التي اجري تقليص لعدد أعضائها، نواباً مسيحيين يمتلكون رؤية وطنية شاملة بعيداً عن أي نوع من التعصب والانغلاق. كان هؤلاء النواب يلعبون دوراً على صعيد رفع مستوى الخطاب السياسي المسيحي في اتجاه تكريس صيغة العيش المشترك في كل منطقة من المناطق اللبنانية. ما يحدث الآن أن رئيس الجمهورية تخلى عن لعب دور الحكم، فيما يبدو واضحاً أن وليد جنبلاط صار مستهدفاً شخصياً، إضافة إلى النائب والوزير أكرم

شهبّ الذي يعبر إلى حد كبير عن المزاج الدرزي في الجبل اللبناني، خصوصاً في مناطق مثل عالية والشوف والمثّن الجنوبي. كانت الحسابات التي استندت إليها التسوية الرئاسية تستبعد الانتهاء من وليد جنبلاط. كان مطلوباً الاكتفاء بتقليص الحجم السياسي للرجل ولدوره على الصعيد الوطني، لكنه يظهر حالياً أن هناك حاجة إلى الذهاب إلى أبعد من ذلك بكثير، على الرغم من أن وليد جنبلاط عمد إلى إبقاء قنوات الحوار مفتوحة مع قصر بعبدا. كذلك، قبل جنبلاط أن يكون في الحكومة وزير درزي ثالث من خارج كتلة النيابية. هناك خوف حقيقي من وجود مخطط مدروس بعد كل المناورات التي راقت حدث قبر شمون الذي قتل فيه شابان درزيان ينتميان إلى الفئة الدرزية الصغيرة المعادية لوليد جنبلاط. هناك، بكل وضوح، رغبة في الذهاب إلى النهاية في استغلال الحادث من أجل تطويق وليد جنبلاط وعزله نهائياً وذلك في ظل معطيات لا تسمح لرئيس مجلس النواب بنيه برّي بتوفير أي حماية لشخص، مثل وليد جنبلاط، يعتبر حليفاً، بل صديقاً قديماً له. تبين أن ثمة حدوداً لما يستطيع نبيه برّي القيام به من أجل الزعيم الدرزي اللبناني.

دخل لبنان مرحلة جديدة في ضوء سقوط التسوية الرئاسية. كان يمكن الترنّد في الحديث عن مثل هذا السقوط لولا الضغوط التي تمارس على رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري كي يساهم في عملية عزل وليد جنبلاط أكثر من ذلك، يبدو مطلوباً من الرئيس الحريري التخلي عن جزء لا بأس به من صلاحيات رئيس مجلس الوزراء، والان دفاع في اتجاه عقد جلسة للحكومة يجري فيها تصويت على إحالة جريمة قبر شمون إلى المجلس العدلي بما يسهل الوصول إلى وليد جنبلاط أو إلى وزير التربية الحالي أكرم شهبّ.

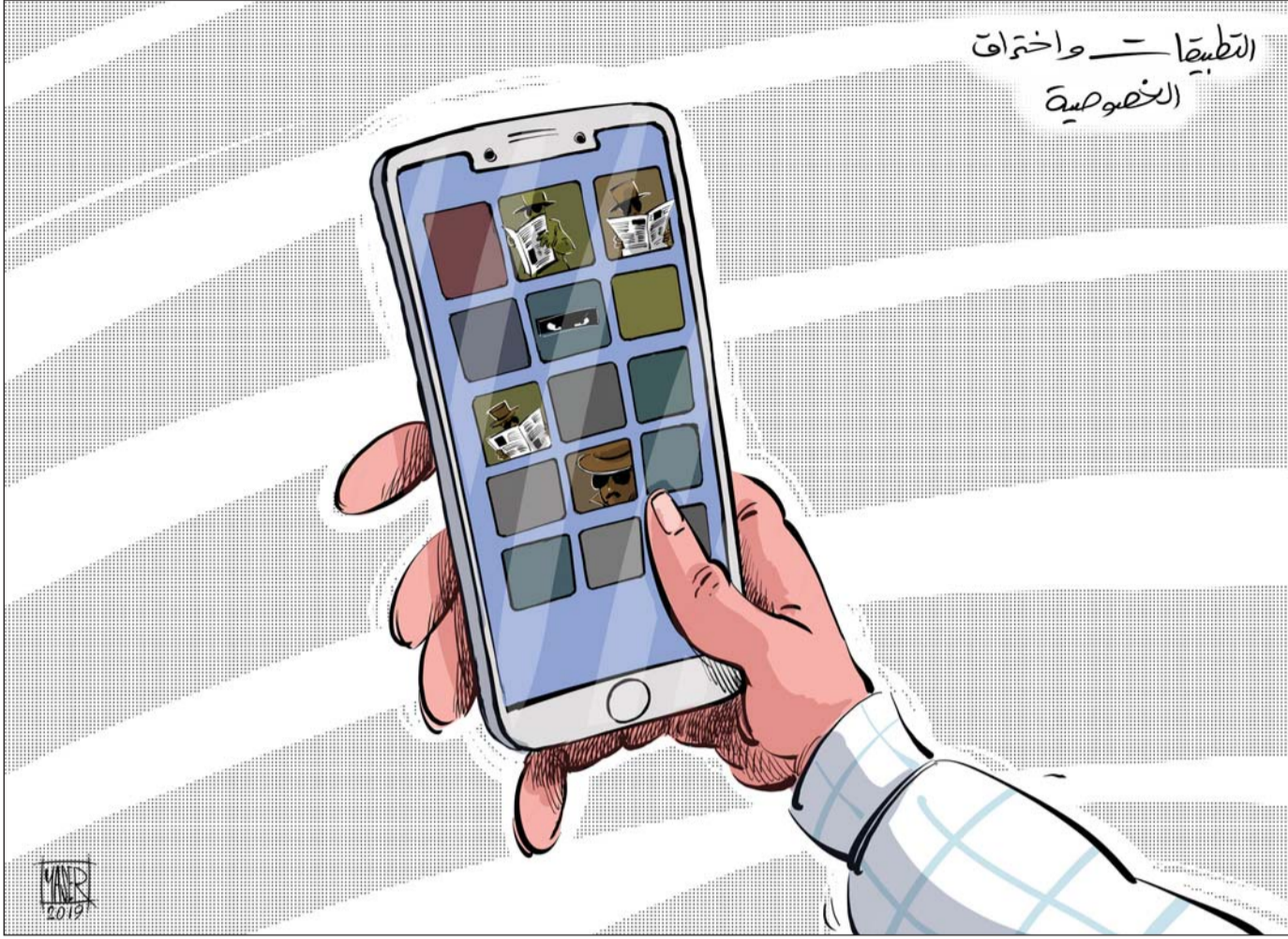
يمكن وضع كل هذه التطورات في إطار أوسع هو إطار جعل لبنان يدور في الفلك الإيراني. تبدو إيران في حاجة أكثر من أي وقت إلى الورقة اللبنانية. مطلوب، بكل بساطة، إسكات كل صوت لبناني يعترض، أو يمكن أن يعترض مستقبلاً على ما تقوم به "الجمهورية الإسلامية" التي دخلت في مواجهة حقيقية مع الإدارة الأميركية.

تبين بكل بساطة أن الانقلاب الكبير الذي بدأ باغتيال رفيق الحريري يسعى إلى تجديد شبابه عن طريق إطاحة التسوية الرئاسية، وضرب أسس هذه التسوية والسير في اتجاه التركيز على ضحية جديدة اسمها وليد جنبلاط بكل ما يمثله على الصعيد الوطني وحتى سورياً، وإن في حدود ضيقة.

أي لبنان بعد سقوط التسوية الرئاسية؟ إلى أي مدى يمكن لسعد الحريري الصمود بعدما تحوّل الرجل إلى الحصن الأخير في وجه منع أن يكون السقوط اللبناني نهائياً؟

الثابت أن كل كلام عن إعادة الحياة إلى التسوية الرئاسية التي لعب الدكتور سمير جعجع، رئيس "القوات اللبنانية"، دوراً في الوصول إليها يبدو أقرب إلى الوهم من أي شيء آخر. فكلما جعجع إلى الزميل مرسيل غانم مساء الجمعة الماضي يشعل أكبر دليل على ذلك. فمجرد أن يقول رئيس "القوات" إن رئيس الجمهورية ينهي كل اجتماع معه بدعوته إلى التفاهم مع صهره جبران باسيل يقول الكثير، بل يقول كل شيء عن تسوية لم يبق منها سوى النيات الطيبة. إنها نيات طيبة موجودة لدى أشخاص كانوا يعتقدون أن لبنان لا يمكن أن يبقى من دون رئيس للجمهورية... حتى لو كان هذا الرئيس مرشح "حزب الله" للرئاسة. تبين، بكل بساطة، أن النيات الطيبة ليست كافية عندما يتعلق الأمر بالتعاطي مع أطراف مرتبطة عضويًا بإيران... مثل "حزب الله".

### التبعية - واختراق الخصوصية



## من يقتل من في ساحات السودان

محمد أبو الفضل  
كاتب مصري

كنا نعتقد، حتى وقت قريب، أن القتل في السودان قاصر على المناطق المتهمة والمهمشة في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، بسبب الاشتباكات بين قوات حكومية وأخرى تابعة لحركات مسلحة، حتى سقط الرئيس عمر حسن البشير في أبريل الماضي، وبدأت تظهر ملامح جديدة للعنف، وقتل وجرح عشرات المواطنين في الخرطوم وعطبرة والأبيض وغيرها، وبدأ الحديث بتواتر عن عدم استبعاد وقوع المزيد من الضحايا.

أشارت أصابع الاتهام إلى تورط قوات الدعم السريع التابعة للجيش السوداني في أحداث فض الاعتصام أمام مقر وزارة الدفاع في يونيو الماضي، ومدينة الأبيض بشمال كردفان في يوليو المنقضي، وبدأ المجلس العسكري الانتقالي يتخذ حزمة إجراءات عملية ضد من ثبت تورطهم في العنف من منتسبي الدعم السريع وغيرها، في محاولة لتفويت الفرصة على من يريدون شق جيوب المؤسسة الأمنية وإغراقها في دوامات وفضايا جانبية.

تصاعدت بورصة التكهنات بشأن إقدام ما يسمى بـ"كتائب الظل" المختلفة، المخضوية تحت الالفة العريضة للحركة الإسلامية، على عمليات تقتيل متعددة، أملاً في إحداث فتنة بين المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير وتعطيل المفاوضات بينهما، وبالتالي تخريب العملية السياسية برمتها.

وبعد نجاح الفريقين في التوصل إلى اتفاق إعلان السياسي، ثم التفاهم الكامل حول الإعلان الدستوري، مرجح أن يتزايد معدل القتل ويدخل منحني أشد خطورة في الفترة المقبلة، وقد يتسع النشاط المسلح الذي تقوم به القوى الراضية للتقارب بين الجانبين، بما ينفي عن السودانيين صفة عدم اللجوء إلى العنف المادي عند تناحرهم السياسي، ويؤكد أنهم مثل بقية الشعوب يتعاركون في أي مكان، ولن يكون بلدهم استثناء في عدم اللجوء إلى العنف.

نكرني هذا الاستنتاج بكلام سابق للكاتب السوداني الحاج وراق منذ سنوات وفي قمة توجه البشير، قال فيه إن "السودان يكاد يكون البلد الوحيد الذي يخلو من الهجمات الانتحارية والتفجيرات بالسيارات المفخخة، ليس لأن أهله مسلمون بالضرورة، لكن لأن من يقومون بتلك الأعمال موجودون في الحكم. دعمهم يفقدون السلطة وسترى بأم عينيك العجب العجائب".

يبدو أن نبوءة الحاج وراق تتحقق تدريجياً مع ارتفاع حرارة العنف في أماكن لم تالفها من قبل، وعقب

صدور تصريحات متفرقة من قيادات إسلامية تشير إليه بوضوح كخيار أصيل في تحركاتها، ويتم اعتماد كورقة عسكرية، إذا فقدت جميع الأوراق السياسية.

منذ أيام قليلة خرج علينا صديق محمد عثمان القيادي بحزب المؤتمر الشعبي، الذي أسسه الراحل حسن الترابي، بتصريحات لقناة الجزيرة القطرية صبت في الاتجاه السابق، مفادها أن من يقتل الناس في السودان قوى اجتماعية تطورت خلال ثلاثين عاماً، ولا يريد تحالف الحرية والتغيير الاعتراف بها، ويجب أن يفوضها بدلاً من مفاوضاته مع المجلس العسكري "ليوقف القتل أو يستمر مراراً وتكراراً".

ينطوي هذا الاعتراف على رغبة أصيلة لبدء مرحلة غامضة من العنف، وربما تزايدها بمعرفة هذه القوى.

فالفاوضات بين الطرفين عازمة على حل العقد السياسي والأمني بينهما، والتفاهم لأجل تسوية الخلافات في الملفات المحورية والهامة، وبدء مرحلة انتقالية حقيقية من دون اعتبار أو مكان لأي من القوى والأحزاب التي عملت بجوار البشير وتورطت في أشكال متباينة من الفساد بل وضرورة محاسبتها، وهو ما قاد إلى ارتفاع معدل الهولاجس من مغبة التقدم الذي تحرزه لجنة الوساطة الأفريقية-

الإيوبية المشتركة.

لذلك على المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير أن يأخذوا كلام القيادات الإسلامية المتنوعة على محمل الجد، فهو يفسر جانباً من الغموض الذي اكتنف بعض حوادث العنف المفاجئة، ويثني بعدم توقفها لاحقاً، بل لن تكون قاصرة على منطقة معينة، فالتنقل السريع من مكان لآخر يوحي بأن من يقومون بالقتل جهات لديها إمكانيات مسلحة كبيرة، ولها أهداف سياسية محددة، وتريد إرغام القوى الرئيسية المتحكمة في مفاصل القرار، في الداخل والخارج، على مراعاة التوازنات القديمة في

السودان، أي تجاهل لها سوف يؤدي إلى دفع أثمان باهظة. تنسق هذه المعادلة مع الطريقة التي تتحكم في الكثير من توجهات وتصورات وتصرفات قوى إسلامية متعددة، اختربت في دول مثل

مصر

### الحركة الإسلامية التي احتمت بنظام البشير وترى غالبية كوادرها في أحضان مؤسساته الرسمية تدرك أن المرحلة المقبلة قاسية، ولن تجدي معها الليونة نفعاً، بعدما ثبت أن الخطاب السياسي الرسمي والشعبي موحد حياً، وتعتزم ممارسة المزيد من العنف الممنهج

وليبيا وسوريا وتونس، فعندما يتصنر هؤلاء المشهد في السلطة أو بالقرب منها، أو حتى يكونوا مستفيدين من النظام الحاكم تتراجع رؤيتهم للعنف، وتتصاعد عندما يجدون فجوة بينهم وبين من يحكمون، وتتسع وتتمدد وتتغول كلما يتم إقصاؤهم، وثمة شواهد كثيرة في المنطقة تثبت صواب هذا التقدير.

يواجه السودان مصيراً قاتماً، لأن من ابتعدوا عن السلطة بعد قرار عزل البشير عناصر تملك الكثير من المال والسلاح والتنظيم والرؤى الخفية، واستقبلوا شخصيات إسلامية متطرفة وشديدة الخطورة من دول مجاورة، ولم يتورعوا عن فتح أراضي السودان كملاذ آمن لها، ونقطة انطلاق مركزية، في وقت كانت فيه مطاردة من حكوماتها.

ولم تستجب الخرطوم آنذاك للغالبية

السودان، وتجدد إيقان فنون القتال والأعباء، من سيارات مفخخة وعبوات ناسفة وقنص. الأمر الذي يفرض على المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير الانتباه إلى أن المسار السياسي لا يزال مليئاً بالتحديات، ويمكن أن تفرز البيئة العامة أنماطاً متباينة من العنف.

النداءات المصرية مثلاً، ويمكن أن تلقى هذه المطالبات صدى إيجابياً من الحكومة الجديدة، وقبل مواجهة مازق من هذا النوع تريد الحركة الإسلامية قلب الطاولة على الجميع وتحذيرهم من نتائج تسليم المنطوقين، ما لم تتمكن الحركة من الحصول على ضمانات تجنبها الخسائر المتوقعة.

يدرك المجلس العسكري خطورة الدور الذي تلعبه كتائب الظل وروافدها المسلحة الصغيرة، والتداعيات التي تنطوي عليها عمليات العنف في صفوف الرأي العام الذي درج على تحميل قوات الدعم السريع مسؤولية الأحداث التي وقعت خلال الأشهر الماضية، ويقوم المجلس بعملية تقويض منظمة للأنزع المسلحة التابعة للحركة الإسلامية، والقيادات المحسوبة عليها في المؤسسة العسكرية بعد أربع محاولات انقلابية تورطت فيها عناصر منتمية إليها.

ليس مهماً من يقتل من في ساحات السودان، أو معرفة أسماء وهوية الضحايا، لكن من المهم سقوطهم في ميادين مختلفة، فإسالة الدماء في السودان كفيلة بإثارة نعرات إنسانية ومخاوف وقلق وعدم ارتياح للجهة الحاكمة، واتهامها بالتواطؤ ووضعها تحت ضغوط سافرة، بذريعة عدم القدرة على حفظ الأمن وتأييب الناس عليها، وهو غاية المراد كي يقتنع هؤلاء أنهم ارتكبوا خطأ كبيراً بالتفكير في إسقاط البشير، فما بالك بمحاكمته وأنصاره والزج بهم في غياب السجون.

تدرك الحركة الإسلامية التي احتمت بنظام البشير وترى غالبية كوادرها في أحضان مؤسساته الرسمية أن المرحلة المقبلة قاسية، ولن تجدي معها الليونة نفعاً، بعدما ثبت أن الخطاب السياسي الرسمي والشعبي موحد حياً، وتعتزم ممارسة المزيد من العنف الممنهج، والاستقواء بعناصر متشددة تعيش في

السودان، وتجدد إيقان فنون القتال والأعباء، من سيارات مفخخة وعبوات ناسفة وقنص. الأمر الذي يفرض على المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير الانتباه إلى أن المسار السياسي لا يزال مليئاً بالتحديات، ويمكن أن تفرز البيئة العامة أنماطاً متباينة من العنف.

